مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٥٤
الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١١/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد بتريَّا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد إبوني
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون (S/1999/1003)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون (S/1999/1003)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي سيراليون ونيجيريا يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كامارا (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد مبانيفو (نيجيريا) مقعدا بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): بناء على التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أوتونو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، الوثيقة S/1999/1003.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/1069 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

وأود أيضا استرعاء انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1999/1073 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة من توغو تحيل بها قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتغيير ولاية فريق الرصد التابع للجماعة في سيراليون.

وفقا للقرار المتخذ في وقت سابق من هذه الجلسة أعطي الكلمة الآن للسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

السيد أوتونو (تكلم بالانكليزية): أود من البداية أن أشيد إشادة خاصة بفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونيجيريا على وجه التحديد، لإسهامهم المتميز للغاية ولتضحياتهم على مدى عدة سنوات ماضية لصالح أطفال وشعب سيراليون.

لقد زرت سيراليون لأقدر بشكل مباشر أحوال الأطفال في البلد في أعقاب توقيع اتفاق لومي للسلام ولأحدد التدابير والمبادرات الأساسية اللازمة لكفالة حماية ورعاية الأطفال عقب الحرب.

لشعب سيراليون شاغلان مسيطران. أولهما أن لديه رغبة شديدة في التأكد من أن هذه الحرب الضروس انتهت أخيرا وإلى الأبد. وثانيهما، أنه يريد إعادة ترسيخ قدر موثوق من الأمان في البلد؛ وهذا يعني قبل أي شيء، نزع أسلحة المقاتلين. ويرى كثير من السيراليونيين أنهم سيظلون إن لم تنزع الأسلحة ضعافا بدرجة عالية لأن ذلك قد يغري الجماعات المسلحة بتقويض التقدم القليل الذي أحرز للآن.

وإلى جانب الحتميات العاجلة لإنهاء الحرب وتوطيد الأمن يصبح أهم التحديات الرهيبة التي تواجه مجتمع سيراليون اليوم ما يسمونه "أزمة الشباب"، أي الظروف البائسة التي يمر بها الصغار والمراهقون.

لقد عانى أطفال سيراليون إلى درجة يصعب تصديقها. فقد شوه كثيرون منهم عمدا وقطعت أوصالهم بوحشية. وأصغر طفل التقيت به، وهو أبو سيساي، وعمره الآن ١٠ أشهر، بتر المتمردون ساقه وهو لا يكاد يبلغ شهرين من العمر. وفي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وحده اختطف أكثر من ٤٠٠٠ طفل خلال غارة المتمردين على فريتاون؛ ويقدر أن ٦٠ في المائة من الأطفال المخطوفين، من صغار الفتيات، ويفاد أن الأغلبية العظمى منهن اعتدي عليهن جنسيا. وآلاف الأطفال الجنود مجندون في الجماعات المقاتلة الرئيسية الثلاث وهي: الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون، والمجلس الثوري للقوات المسلحة، وقوات الدفاع الوطني.

وشردت الحرب أكثر من ٣ ملايين سيراليوني - يمثلون ثلثي مجموع السكان - داخل بلدهم وخارجه، وأكثر من ٦٠ في المائة منهم من الأطفال. ويقدر أن نحو ١٠٠٠٠ طفل انفصلوا عن آبائهم نتيجة للحرب. ويوجد اليوم أكثر من ٣٠٠٠ من "أطفال الشوارع" في فريتاون وحدها؛ ويعاني أطفال كثيرون من صدمات نفسية خطيرة، وهي الصدمات الخاصة للأطفال من بين الإصابات المعممة على المجتمع بأسره.

وفي ضوء ما شهدته في الميدان في سيراليون مؤخرا، والمناقشات التي أجريتها مع القادة الوطنيين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبناء على الالتزامات السابقة المتعهد لي بها، اقترحت برنامج عمل خاصا من أجل أطفال سيراليون. فهذه ظروف غير عادية تتطلب تدابير خاصة لصالح الأطفال. ويجب ألا يرد للأطفال أقل من حقهم، في هذه الفترة الحاسمة من النقاهة وإعادة البناء. ولهذه الغاية فإن البرنامج ذا النقاط الخمس عشرة يتضمن عدة تدابير ومبادرات. ومن بين العناصر الرئيسية ما يلي.

هناك حاجة ماسة إلى إنشاء لجنة وطنية معنية بالأطفال لكفالة أن تكون حمايتهم ورعايتهم شاغلا أساسيا في فترة ما بعد الحرب، وأن ينعكس ذلك في صياغة الأولويات الوطنية، ورسم السياسات وتخصيص الموارد.

أما عن دمج حماية الأطفال في ولاية وعمليات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون فإنني أدعو إلى أن تشكل حماية الطفل ورعايته، كسياسة عامة، أولوية صريحة في ولاية كل عملية سلام للأمم المتحدة، وأن تلحق الدعوة إلى حماية الطفل دائما بكل عملية لتعزيز تنفيذ هذا العنصر من عناصر الولاية وأن يوفر التدريب الملائم لأفراد حفظ السلام من المدنيين والعسكريين على السواء، فيما يتعلق بحماية حقوق الأطفال والنساء. ومن دواعي سروري أن هذه العناصر الثلاثة الجديدة تدرج الآن في ولاية وعمليات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وسوف تستقي أول دعوة لحماية الأطفال من صفوف منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وبالنسبة لموضوع إعادة تأهيل المبتورة أطرافهم فقد برزت فجأة مجموعة كاملة جديدة في سيراليون - أشخاص بلا أطراف - نتيجة للممارسة الشيطانية للتقطيع الوحشي لأيدي وأرجل الضحايا. ومن أفظع التجارب التي شهدتها كانت زيارتي إلى مخيم موراي تاون للمبتورة أطرافهم في فريتاون.

وهذه ظاهرة جديدة تماما، لا تتوفر لدى المجتمع في سيراليون أية استجابة جاهزة لها. وثمة حاجة لوضع برنامج خاص لهذه الفئة من الضحايا، ليتوفر لهم العلاج النفسي، والعلاج الفيزيائي، والدعم التقني والمادي.

والإساءات الجنسية المنظمة والواسعة النطاق التي تعرضت لها الشابات هي من بين أكثر تركات الحرب في سيراليون إيلاما وأذى نفسيا. فالأذى النفسي الذي تعاني منه الضحايا يتفاقم بفعل الوصمة الاجتماعية والصمت إزاء مواجهة هذه المسألة. وثمة حاجة لوضع برنامج خاص لتلبية الاحتياجات الخاصة لهذه المجموعة من الضحايا، بما في ذلك احتياجاتهم الصحية، والقيام بحملة لزيادة وعي المجتمعات المحلية وتقديم العلاج النفسي.

وهناك عدد كبير من الأطفال الذين اختطفوا أثناء الحرب، ومعظمهم لا يزال في مناطق الثوار. ومن أكثر الشواغل إلحاحا تحقيق إمكانية الوصول إليهم والإفراج عنهم. وعلاوة على ذلك، فإن وضعهم الصحي والغذائي لا يزال سيئا جدا. واستنادا إلى تجارب أولئك الأطفال الذين أفرج عنهم، نعتقد كذلك بأن العديد من الأطفال في مناطق الثوار حُملوا على استخدام المخدرات القوية بعد أسرهم.

وإن نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم يقعان في صلب عملية لومي للسلام. وفي إطار تلك العملية الدقيقة،

فإن تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم يحتاجان إلى اهتمام خاص. ولذا فإن برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج الذي نوشك أن نبدأ بتنفيذه ينبغي أن يتضمن عناصر محددة للأطفال. وقبل يومين أطلقت حكومة سيراليون برنامجا لنزع أسلحة المقاتلين من المتمردين وتسريحهم. وفي احتفال رمزي جرى في فريتاون، سلم الجنود الثوار، والعديد منهم من الأطفال، أسلحتهم، وسط تهليل المئات من المتفرجين المدنيين. وهذا تطور يلقى ترحيبا شديدا.

وهناك ما يزيد على ثلاثة ملايين شخص، أكثر من ٦٠ في المائة منهم من الأطفال، قد شردتهم الحرب في سيراليون، وأكثر من ٢,٥ مليون شخص قد شردوا داخل البلد ويعيشون في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وأكثر من نصف مليون فروا كلاجئين إلى البلدان المجاورة، ومعظمهم فر إلى غينيا. وستكون ثمة حاجة لتوفير المزيد من الموارد لزيادة قدرة الحكومة ووكالات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية على تنظيم عمليتي العودة وإعادة التوطين.

وفيما يتعلق بإعادة إنعاش الخدمات التعليمية والصحية الأساسية، فإن المرافق الاجتماعية ومرافق الخدمات الأساسية قد دمرت إلى حد كبير أثناء سنوات الحرب. وإعادة إنعاش الخدمات التي تفيد الأطفال، ولا سيما المرافق التعليمية والطبية، وبخاصة في المناطق الريفية، ينبغي أن تشكل أولوية واضحة في برنامج الانتعاش لفترة ما بعد انتهاء الصراع.

أما بالنسبة للمبادرات التي تتخذ على مستوى المناطق المجاورة، أصبح من الواضح أن عددا من المسائل العابرة للحدود، بما فيها تدفقات الأسلحة الصغيرة، وتحركات اللاجئين وتجنيد الجنود الأطفال عبر الحدود، واقتفاء أثر الأسر ولم الشمل، تؤثر على حماية حقوق الأطفال داخل سيراليون. ولهذا فإننا نقترح اتخاذ مبادرة على مستوى المنطقة دون الإقليمية تشمل سيراليون وليبريا، وغينيا. وعما قريب ستقوم بعثة مشتركة بين الوكالات تقودها فرقة عمل تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بزيارة المنطقة لإجراء تقييم واقتراح مبادرات ملموسة لهذا الغرض.

وإن ترجمة جدول الأعمال هذا إلى إجراءات سيتطلب التزاما جديا وبذل جهود متضافرة من الأطراف الوطنية والمجتمع الدولي.

والآن وإذ يطرح المصير المحدد للأطفال في سياق أوسع نطاقا، هو سياق الحرب والسلام في سيراليون، فإن بعض الانطباعات العامة والأكثر رسوخا التي تشكلت لدي في هذا الصدد هي التالية.

أولا، إن أبناء سيراليون لديهم فكرة واضحة جدا عن الثمن الأخلاقي الباهظ الذي تعين عليهم أن يدفعوه لإنهاء الحرب وما صاحبها من فظائع. وكما هو معهود، قالوا لي مرارا: "كان يتعين علينا أن نبتلع الدواء المر من أجل السلام؛ وكان يتعين علينا أن نفعل أي شيء لإنهاء هذه الحرب، أو، كان ذلك هو الثمن الذي تعين علينا أن ندفعه لإنهاء الفظائع". ومن المبكر جدا التنبؤ بطريقة تنفيذ ذلك على المدى الطويل من حيث ضرورة المساءلة والمصالحة.

وثانيا، إن الفظائع الوحشية التي ارتكبت في سيراليون لم تكن نتيجة عنف جماعي أو اضطرابات بين المجتمعات المحلية على أسس إثنية أو دينية، كما رأينا في حالات أخرى من حالات الصراع. بل جاءت من عمل قطاع صغير من السكان - كان مسلحا تسليحا جيدا ويشعر شعورا عميقا بالاستلاب والمرارة - أطلق العنان للإرهاب المنظم والعشوائي على بقية قطاعات المجتمع.

وثالثا، اكتشفت أن أبناء سيراليون على جميع المستويات لديهم إطلاع كبير على ما جرى في كوسوفو. وفي كل مكان توجهت إليه، كانوا يطالبونني بتوضيح الاختلافات في موقف المجتمع الدولي واستجابته بالنسبة لاحتياجات الأطفال في الحالتين. وأذكر أنني عندما كنت في مخيم ماساكوندو للاجئين في غينيا، اقترب شاب مني وقدم لي أرقام بالدولارات والسنتات للمبالغ التي أنفقها المجتمع الدولي على كل طفل في كوسوفو مقارنة بما أنفقه على كل طفل في سيراليون. وحسبت أن هذا الشاب كان يخادعني، ولذا سألته "من أين حصلت على هذه الأرقام؟" نظر إلي وأجاب فورا "حصلت عليها من هيئة الإذاعة البريطانية". وتحققت من الأمر بعد ذلك؛ ووجدته محقا.

وهذه التجربة تؤكد على الحاجة الدقيقة - من أجل الحفاظ على المصداقية والتضامن - لأن ينظر إلى المجتمع الدولي على أنه يستجيب بنفس المستوى من الاهتمام أنى يكون الأطفال بحاجة إلى المساعدة والدعم. وإن مداولات مجلس الأمن اليوم والنتائج التي ستسفر عنها ستقطع شوطا بعيدا في التصدي لهذه المسألة.

ورابعا، إن غينيا بلد صغير وفقير نسبيا، ولكنه يضطلع بمسؤولية كبيرة عن اللاجئين ولا نسمع عنها إلا القليل جدا. وهو يستضيف حاليا أكثر من نصف مليون شخص من سيراليون وليبريا سجلوا رسميا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى عدد كبير من الأشخاص غير المسجلين الذين فروا أيضا من البلدان المجاورة. ويشكل عدد اللاجئين المسجلين رسميا الآن أكثر من ١٠ في المائة من سكان غينيا.

ولقد تأثرت كثيرا بالحفاوة التي لقيتها من السكان المحليين، والعلاقة الممتازة بين السكان المحليين واللاجئين وتعاون حكومة غينيا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ففي ولاية كيسيدوغو، على سبيل المثال، اكتشفت أن المجتمع المحلي قد قرر بناء على مبادرة ذاتية إرسال أطفاله إلى المدرسة لنصف يوم فقط، وذلك في الصباح، ليتسنى لأطفال اللاجئين استخدام مرافق المدرسة نفسها بعد الظهر.

وحجم هذا العبء وحده بدأ يجهد بصورة كبيرة الاقتصاد والخدمات الاجتماعية والبيئة والأمن في غينيا. وتستحق غينيا مزيدا من التنويه والدعم على دورها وتضامنها، وتحتاج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى مزيد من الموارد لتغطية احتياجات اللاجئين في البلاد.

وخامسا، وبالرغم من الكابوس الذي عاشته البلاد، فسيراليون ليست حالة ميؤوسا منها. إن سيراليون بلد استطاع أن يبقي على عدد من مجالات القوة الخفية التي استطاعت أن تظل حية بعد الحرب. ومن بين مجالات القوة: وجود حكومة منتخبة تتمتع بشرعية واسعة النطاق في أوساط السكان - وهذه حقيقة نادرة في أعقاب الحرب؛ ووجود مجتمع مدني قوي ونشط؛ ونسيج وطني متماسك، دون استقطاب هام على أسس إثنية أو دينية؛ ووجود أرض ذات تربة خصبة وموارد معدنية كبيرة؛ وتقليد بمتابعة التعليم العالي. ومع ذلك، فإن كلية فورا باي كانت لعدة عقود مركزا إقليميا رائدا للإبداع في منطقة غرب أفريقيا برمتها. وبطبيعة الحال، فإن أيا من مجالات القوة هذه يمكن أن تزدهر دون تحقيق الشروط المسبقة لإحلال السلام والأمن. ويمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور هام في تهيئة هذه البيئة.

وفي الختام، أود أن أتوجه بالمناشدات التالية باسم أطفال سيراليون.

أناشد القادة السياسيين أن يبدو التزامهم بالسلام وذلك بأن يتخذوا تدابير شجاعة وملموسة لتنفيذ اتفاق لومي للسلام. وفي هذا الصدد أرحب بصورة السيد فوداي سنكو والسيد بول كوروما إلى فريتاون. الأمر الذي كان مبعث ارتياح كبير لشعب سيراليون وعنصرا حيويا لتوليد الثقة في عملية السلام.

وإنني أحث زعماء الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة على أن يراعوا مصالح أطفال سيراليون وأن يعترفوا اعترافا تاما بدورهم في الفظائع الرهيبة التي ارتكبت أثناء الحرب، والتي كان معظمها موجها ضد الأطفال والنساء.

وختاما، أتوجه بنداء خاص إلى المجتمع الدولي بألا يخذل أطفال سيراليون فيتخذ من جديد موقفا مؤداه فلننتظر حتى نرى. إن اتفاق لومي للسلام هو صك هش للسلام يتطلب دعما كبيرا على المستويين المحلي والعالمي حتى يتسنى تنفيذه وتعزيزه.

إن الوقت في سيراليون الآن هو بعد الظهر. وبإمكاني أن أرى الشباب الآن وهم يتجمعون حول أجهزة راديو الترانستور الصغيرة، وهم متأهبون شوقا في انتظار سماع نتائج مداولات المجلس. وشكرا لكم على ما ستتخذونه من خطوات تعطي الأمل للأطفال ولكل شعب سيراليون. ولا شك أن منح الأمل مجددا لأطفال سيراليون هو أفضل سبيل لضمان الإنعاش الوطني للبلد الذي يعاني كثيرا منذ زمن طويل.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج اسمه على قائمتي هو ممثل سيراليون، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أحييكم، وأحيي من

سبقوكم، وأحيي أعضاء المجلس الآخرين على إتاحة الفرصة لنا للوصول إلى هذه المرحلة الهامة من مداولات المجلس بشأن الحالة في سيراليون.

إن شعب سيراليون يعاني القلق ولكنه ينتظر بصبر صدور القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن بعد ظهر اليوم بالموافقة على إنشاء ونشر عملية كاملة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في البلد. وسيؤدي اعتماد مشروع القرار هذا إلى التخفيف بعض الشيء عن شعبنا، الذي بدأ يتساءل عما اذا كانت هذه الهيئة التي يعد صون السلم والأمن الدوليين من مسؤوليتها الرئيسية قد وضعت شواغله في آخر جدول أعمال المجلس. والمجلس سيمحو بقراره اليوم هذا التصور، وعلى نحو مقنع. ولهذا نشعر بالامتنان الشديد. وباسم شعب وحكومة سيراليون، أود أن أعرب عن امتناننا العميق لجميع أعضاء المجلس، وكذلك لغير الأعضاء فيه، لمشاركتهم ودعمهم بصورة فردية وجماعية.

ويود وفدي أن يتكلم بإيجاز عن ثلاثة جوانب تتعلق بمشروع القرار الذي سيعتمده المجلس بعد ظهر اليوم.

وبالنسبة لبلد عانى مما وصف بأنه من أشد الانتهاكات الصارخة والوحشية لحقوق الإنسان التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، فلا ينبغي لأحد أن يقلل من قدر الأهمية التي تعلقها الحكومة على أمن الشعب وسلامته، ولا سيما الأطفال الصغار الأبرياء. والواقع أن المجلس نفسه قد أكد على أن محنة الأطفال من أكثر التحديات التي تواجه سيراليون إلحاحا. ولذلك، فمن رأينا أن مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن يوفر لجميع أهالي سيراليون غطاء إضافيا للأمن أكثر دواما.

ونحن ندرك بطبيعة الحال ونقدر الدور الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون في عملية السلام. إلا أننا يجب أن نعترف بأنها لم تكن مؤهلة لمواجهة بعض الحالات التي سبقت وأعقبت اتفاق لومي للسلام الذي أبرمته حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية ولذلك لم يسع وفد سيراليون إلا أن يلقي الضوء على الفقرة ١٤ من مشروع القرار التي تقول إنه عملا بالفصل السابع من الميثاق، فإنه يمكن لبعثة الأمم المتحدة الجديدة في سيراليون أن تتخذ في سياق اضطلاعها بولايتها، التدابير اللازمة لكفالة أمن أفرادها وحرية تنقلهم، وأن تقوم، في حدود إمكاناتها بحماية المدنيين من أخطار العنف البدني المحدق. ومن رأي وفدي أنه مهما كان التفسير الذي قد يراه الآخرون لهذه الفقرة بعينها، فإننا نعتبرها ضمانة لحفظة السلام الدوليين وللمدنيين الأبرياء معا. كما نعتقد أنها تبعث برسالة واضحة إلى أي منتهك محتمل لحقوق الإنسان على نطاق واسع مفادها أن المجتمع الدولي لن يغمض عينيه اذا ما تعرض المدنيون الأبرياء للتهديد بالعنف البدني.

ويتعلق الجانب الثاني من مشروع القرار الذي يود وفدي أن يتناوله بالتأكيد بفعالية التعاون العملي بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية أو دون الإقليمية في مجال أنشطة حفظ السلام. وفي كل بيان رئاسي لمجلس الأمن وفي كل قرار صادر عنه بشأن الحالة في سيراليون منذ عام ١٩٩٧، كان مجلس الأمن يؤكد على الدور الرئيسي الذي لا غنى عنه والذي يقوم به فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في صون السلم والاستقرار في سيراليون. وكان أداء فريق الرصد بقيادة جمهورية نيجيريا الاتحادية مثاليا. وفي غياب قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة، قام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بحماية البلاد. كما أنه يحظى بثقة جميع الأطراف، وخاصة الجبهة المتحدة الثورية فيما يتعلق بعملية نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين.

ويعد استمرار وجود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون أمرا حيويا لنجاح تنفيذ اتفاق لومي وتعزيز السلام في سيراليون. وكما بين الأمين العام في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن، فإن نشر قوات كبيرة الحجم للأمم المتحدة حتى وإن بلغ قوامها ٦٠٠٠ فرد لن يغني تماما عن المهام التي يؤديها فريق الرصد باقتدار بالغ. ونحن نتفق معه على أن مفهوم عمليات القوة الجديدة التي سيوافق عليها المجلس اليوم يعتمد على استمرار وجود فريق الرصد في سيراليون.

وبينما نرحب بخطة الطوارئ التي يوصى بها الأمين العام في حالة انسحاب فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو في حالة انسحاب القوات النيجيرية انسحابا كاملا، فإن وفدي يود أن ينتهز هذه الفرصة لكي يناشد مجلس الأمن أن يبذل كل ما في

وسعه لضمان بقاء فريق الرصد في سيراليون في الوقت الراهن.

وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة شريكان في السلم والأمن في سيراليون. ووجود المنظمتين في سيراليون والتعاون بينهما أمران يتطلبهما اتفاق لومي للسلام. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الأمن وافق، في الفقرة ٧ من مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده، على الولاية الجديدة التي أناطت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فريق مراقبيها العسكريين في سيراليون.

والجانب الثالث والأخير من مشروع القرار هذا، الذي يود وفدي أن يشدد عليه، يتعلق بتنفيذ مشروع القرار. وشعب سيراليون ممتن لمجلس الأمن على القرار الذي سيتخذ لتوفير ما وَصَفتهُ في وقت سابق بمظلة أمنية أكثر دواما لهم، والمساعدة على تنفيذ اتفاق لومي للسلام. ومما له صلة وثيقة بالمسألة التساؤل عن متى يحدث ذلك. أي متى يوفر المجتمع الدولي الموارد اللازمة لهذه العملية الحساسة المتمثلة في نزع السلاح والتسريح؟ ومتى تصل أول فرقة من قوة الأمم المتحدة الجديدة لحفظ السلام إلى منطقة العمليات؟ وهل ستستغرق زمنا طويلا مثلما استغرق نشر المراقبين الـ ٢١٠ الذي وافق عليه مجلس الأمن قبل شهور عديدة مضت؟

وختاما، اسمحوا لي أن أعيد إلى الأذهان أن حكومة سيراليون، قبل ما يربو على سنة فقط، وقبل فترة طويلة من الهجوم المدمر الذي شنه المتمردون على العاصمة في ٦ كانون الثاني/يناير الماضي، وقبل فترة طويلة من محادثات السلام بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة في لومي، قد شرعت في برنامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وبموجب اتفاق لومي، ينبغي أن تبدأ عملية وضع المقاتلين في مخيمات ونزع سلاحهم وتسريحهم في غضون ستة أسابيع من توقيع الاتفاق. وكان هناك تأخير يعزى بصفة أساسية إلى الافتقار إلى الموارد.

وقبل يومين، وكدلالة رمزية على الطابع المُلح للموضوع، شرعت الحكومة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي تأمل في أن تتصرف الأمم المتحدة على نحو عاجل وتنشر القوة الجديدة لحفظ السلام في سيراليون. وقال الرئيس كباح في خطابه الذي أدلى به في تلك المناسبة: "ينبغي ألا يضيع أي وقت قبل إتمام عملية نزع السلاح، لأن المقاتلين يريدون أن يعودوا إلى ديارهم ويبدأوا في بناء حياة جديدة". والشعب وضحايا الصراع والمقاتلون أنفسهم ينتظرون بفارغ الصبر أن تبدأ هذه العملية. وما من شك في أن هذه أول خطوة نحو السلام الدائم والمصالحة.

ويحدونا أمل قوي في أن يُطمئن اعتماد مشروع القرار هذا شعب سيراليون على أن محنته والجهود الدولية المبذولة لتخفيفها لا تزال من البنود ذات الأولوية في جدول أعمال مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ولا شك عندي في أن مداولات المجلس وقراراته تحت قيادتكم المقتدرة ستخدم مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

وإن هذه المناسبة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لي، إذ أنها المرة الأولى التي أخاطب فيها هذه الهيئة. وإنني أتطلع إلى علاقة طويلة الأمد ومثمرة مع أعضاء المجلس في جهدنا الجماعي لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن اعتماد مشروع القرار الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سيشكل تطورا بارزا في السعي إلى السلام الدائم في سيراليون مما سيكون له أثره على الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونيجيريا، وبالطبع سيراليون.

وبالنسبة للأمم المتحدة يمثل مشروع القرار فرصة للوفاء بمسؤوليتها الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. ويمثل كذلك محاولة ملموسة لمساعدة المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا على حل صراع محلي. واليوم بوسع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين العسكريين التابع لها أن يتنفسا الصعداء

لأن الأمم المتحدة اتخذت في نهاية المطاف خطوات ملموسة لتحمل مسؤولياتها عن صون السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

وبالنسبة لنيجيريا، فإن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لا يبرر اقتناعنا بأن أزمة سيراليون تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين فحسب، ولكنه يزيح عنا أيضا عبئا كان يقع علينا بصورة لا تتناسب من حيث الموارد البشرية والمادية.

وما من شك في أن الأطفال والنساء والرجال في سيراليون هم أكبر المستفيدين من القرار الذي يتخذه المجلس اليوم. فبعد سنين عديدة من الدمار والحرمان على نطاق هائل، ومن المصاعب التي لا توصف، ومن إحلال الخراب بالسكان، أصبح بوسع شعب سيراليون الآن أن يتطلع إلى الحياة الطبيعية والسلام والاستقرار، الضروري للتنمية الاجتماعية الاقتصادية ليس للبلد فحسب وإنما للمنطقة دون الإقليمية للجماعة بأسرها.

والعملية التي أدت إلى قرار اليوم عملية طويلة ومضنية. فبعد النجاح الذي حققه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، تولى الفريق مهمة سيراليون في وقت لم تنل فيه المبادرة اهتماما دوليا يذكر. وعلى الرغم من محدودية الموارد والدعم السوقي غير الكافي وفي خضم لامبالاة دولية كبيرة، تمكن فريق المراقبين العسكريين من احتواء الأزمة. وتُوِّجت أعماله باتفاق السلام الموقع في لومي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. وتلك المبادرات هي التي أدت إلى حد كبير إلى وضع الأساس الذي تنشأ عليه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ولذا فإننا نشيد بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على رؤيتها الثاقبة ومثابرتها، حتى في وجه المصاعب المثبطة. ونشيد بوجه خاص بالبلدان التي أسهمت بقوات في فريق المراقبين العسكريين. وتستحق غانا وغينيا إشادة خاصة لما اضطلعتا به من دور رئيسي في الفريق، إسهاما بالقوات والموارد المادية فضلا عن توفير الدعم السوقي البالغ الأهمية. ونحن نعرب عن تقديرنا لمشاركتهما المستمرة في العملية.

والتزام نيجيريا بالسلم والأمن الدوليين التزام لا يرقى إليه الشك. ففي منطقتنا دون الإقليمية وظفنا موارد بشرية ومادية هائلة سعيا وراء الحلول الدائمة للصراعات. وجهودنا في ليبريا، ومؤخرا في سيراليون، تشهد على تفانينا في خدمة المبادئ العزيزة المتمثلة في حسن الجوار والمسؤولية الدولية، مقتنعين بأنه ما من تنمية ذات معنى يمكن أن تحدث في غياب السلم والاستقرار. وبهذه الروح فإن نيجيريا تقف مستعدة للاضطلاع بدورها في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتيسير اتفاق لومي.

إن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تمثل نوعا نادرا ولكنه مطلوب من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية، إيفاء بما يقتضيه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن ندعم هذا التطور ونشيد به، ويحدونا الأمل في أن تستمر منظمة الأمم المتحدة في استخدام نهج مماثل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى سعيا لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد بمساهمات البلدان المانحة في تلبية المتطلبات المادية والسوقية لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومتطلبات حكومة سيراليون. ونحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل على الالتزام بالتنفيذ الدقيق لمشروع القرار حتى يتسنى لشعب سيراليون أن يستفيد الفائدة القصوى من هذه البادرة الدولية على حسن النية.

وفي الختام، نأمل أن يؤدي التنفيذ الناجح لمشروع القرار إلى بناء للسلم بعد انتهاء الصراع يكفل السلم الدائم والاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ليس لسيراليون وحدها، وإنما للمنطقة دون الإقليمية قاطبة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/1069. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطـــي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد إيلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن مشروع القـــرار الذي يوشك المجلس على اعتماده، والذي كان للمملكـــة المتحدة شرف توجيهه عبر المجلس، يمثل معلما هاما وبارزا على الطريق الطويل والشاق إلى إرساء السلم المستدام في سيراليون. وبإنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تسهم الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في التأكد من أن اتفاق لومي يمكن أن ينجح.

واتفــــاق السلام الموقع في لومي في ٧ تموز/يوليه يوفر الفرصة لإحــــلال السلام لشعب سيراليون بعد ثمان سنوات من الصـــراع الدامي. وترحب المملكة المتحدة بالخطوات التي اتخذتها منذ ذلك الحين حكومة سيراليون، وبعثة مراقبي الأمـــــم المتحدة في سيراليون، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقيادة كل من الجبهة الموحدة الثورية والمجلس السابق للجيش السيراليوني والقوات المسلحة، لتنفيذ الاتفاق. ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير.

ومن الضروري أن يتحــــرك المجتمع الدولي الآن بسرعة لدعم الاستمرار في تنفيذ اتفاق السلام. وبدون دعم دولي سيفشل الاتفاق، كما فشلت اتفاقات سلام سابقة. وأنتم، يا سيادة الرئيس، لستم بحاجة لأن أخبركم فقد فعل ذلك الممثل الخـــاص أوتونو ببلاغة كافية - بالعواقب المدمرة التي ستنجم عن ذلك بالنسبة لشعب سيراليون.

إن الحالة الراهنة فــــي سيراليون حالة اختبار. وسيراها الكثيرون بوصفها اختبارا لالتزام المجتمع الدولي بتسوية الصراع. ويوفر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون فرصة واضحة ليقـــــوم مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة بإظهار أن التزامهمــــا بتسوية الصراعات ينطبق على أفريقيا مثلما ينطبق على مناطق الاضطرابات الأخرى حول العالم. واستعداد مجلس الأمن اليوم للإذن بعملية رئيسية في أفريقيا بولاية طموحة وواسعة النطاق، يظهر بجلاء وجود الاستعداد للعمل في أفريقيا.

ولكن من المهم أهمية حيوية أيضا أن تلقى القرارات التي ستتخذ اليوم تنفيذا سريعا. فنحن لا يمكننا تحمل تبعـــــات أي تأخير في نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويتعين على القوة أن تضطلع بدور حاسم في تنفيذ اتفاق لومي. ونشرها في وقت مبكر في مواقع رئيسية في جميع أنحاء سيراليون سيهيئ مناخ الثقة اللازم. وسيساعد أيضا في تجديد زخم عملية السلام. البطء الحالـــــي فـــي وتيرة تلك العملية يعرض للخطر ما تحقـــــق بالفعل من إنجازات. وسيؤدي نشر البعثة أيضا إلى تيسيــــر توصيــــــل المعونة الإنسانية إلى مناطق سيراليون التي تمس الحاجـــــة فيهــــا إلــــى المساعــــدة. ومن المهم للغاية أن يكفل جميع الأطراف سلامـــة وحريـــــة حركــــــة قوافل الإغاثة الإنسانية وسنطالبهم بذلك.

ويتمثل أحد العناصر الحاسمة في دور البعثة في سيراليون في مساعدة حكومة سيراليون في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد استرعى الممثل الخاص أوتونو الانتباه علـــى نحو صائب إلى الأهمية الرئيسية لذلك البرنامج. وقد رحبت الحكومة البريطانية بالاحتفــــــال الرمزي لنزع السلاح والتسريح الذي حضره قادة الجبهة الموحدة الثوريـــــة والمجلس السابق للجيش السيراليوني والقوات المسلحة والذي أقيم في فريتاون في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن يدفع ذلك الحدث جهود نزع السلاح في جميع أرجاء البلد، فليس هناك عذر للمزيد من التأخير. ولا يزال يتعين على الأطراف إظهار الإرادة السياسيــــة لينطلق العمل في البرنامج. بيد أن ثمة حاجة ماسة أيضا إلـــــى الدعم العملي والمالي. والمملكـــــة المتحــــــدة على استعداد للقيــــام بالمزيد مما تستطيع للمساعدة، وتحــــث الآخرين على فعــــل الشيء نفسه. وندعو جميع الدول إلى التقدم بمساهمات عاجلـــــة لصنــــدوق البنك الدولي الاستئماني للمساعدة في استمرار برنامــــج نــــزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتدعو المملكة المتحدة أيضا قادة الجبهة الموحدة الثورية والمجلس السابق للجيش السيراليوني والقوات المسلحة إلى القيام بكل ما في وسعهم للمساعدة على إحــــراز تقدم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجب أن يضع القائدان أسلحتهما وفقا لاتفاق السلام، وأن يكفلا سلامة أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وحرية حركتهم. ويجب أن يطلق فورا سراح جميع المحتجزين المتبقين رهن الاحتجاز لدى الجماعات المتمردة.

ويجب أن تتمكن البعثة أيضا من حماية أمن وحرية انتقال أفرادها أثناء تصريف مهامها. وينبغي أن تكون مستعـــــدة لاتخاذ إجراءات للدفاع عن المدنيين حينما وحيثما تكون قادرة على ذلك. ولكن، في نهاية المطاف، فإن مسؤولية الأمن بموجب اتفاق السلام تقع على عاتق فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعلى حكومة سيراليون.

إن نجاح بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سيعتمد بقدر كبير أيضا على الانتشار المشترك والتعاون الوثيق مع فريق المراقبين. وهنا أود أن أكرر إشادة الممثل الخاص أوتونو بالدور الذي يضطلع به فريق المراقبين ونيجيريـــا. واستعداد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا علــــى العمل في تعاون مع الأمم المتحدة في سيراليون مثال هام على التعاون مع الجهود الإقليمية لحفظ السلم حول العالم. وكما يوضح تقرير الأمين العام عن سيراليون، نعتقد أن فريق المراقبين سيظل يضطلع بدور حيوي الأهميــــــة في صون الأمن، لا سيما حول فريتاون ولونغي، وفي عمليـــــة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع البعثة. وقــــد أصغيت بانتباه شديد لما قاله ممثل سيراليون عن ضرورة استمرار وجود فريق المراقبين. ونحن نشيد بجهــــود فريــــق المراقبين. وسنواصل بذل ما في وسعنا لدعم الفريق في تنفيذ مهمته. والمملكة المتحدة حاليا تعمل أيضا مع حكومة سيراليون من أجل إعادة هيكلة وتدريب جيش وقوة شرطة جديدين ومحترفين ومسؤوليـــــن بقدر كبير في سيراليون، لحماية شعب سيراليون والتشجيع على الاستقرار طويل الأمد.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم بالشكر، يا سيادة الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة الهامة اليوم.

قبـــــل أن أتحدث عن مشروع القرار أود أن أدلي بتعليق مقتضب عـــــن حدث مأساوي وقع هذا الصباح في بانيالوكا في البوسنة. وأشير بالطبع إلى الهجوم بالسيارة المفخخة الذي استهدف زيليكو كوبانيا، وهو صحفي صربي بوسني هـــام. وحياته الآن في حالة حرجة نتيجة لذلك. لقد جئنا اليوم لنتكلم عن فظائع مشابهة في سيراليون، إلا أن هذا النوع من الهجمات الجبانة على صحفي شجاع في البوسنــــة يذكرنا بأن عملنا لا ينتهي أبدا، وأن في البوسنة، حيث أحرز تقدم، فإن قوى الظلام لا تزال موجودة. وهذا جهد يستهدف مباشرة تدمير عملية دايتون للسلام وعمل الأمم المتحدة. والهجوم يذكرنا مرة أخرى بأن علينا العمل من أجل السلام في جميع أرجاء العالم.

وفيما يتعلق بجلسة اليوم عن سيراليون، أود أن أبدأ بالترحيب بالبيانات التي أدلي بها وبالترحيب بممثلي نيجيريا وسيراليون الجديدين الدائمين لدى الأمم المتحدة، حيث أنني أنا نفسي نسبيا من القادمين الجدد - فهذا سابع أسبوع لي هنا. وأن أتطلع قدما إلى العمل معهما عن كثب. وقد تأثرت بشدة من الملاحظات التي أدليا بها، وبالطبـــــع، بالملاحظات التي أدلى بها صديقي، السيد أوتونو، الذي أدلى ببيان في غاية البلاغة.

وباعتمـــــــــاد مشروع قرار اليوم بشأن سيراليون، يكون مجلس الأمن قـــد اضطلع بأكثر من مجرد نشر قوة أخرى للأمم المتحدة لحفـــظ السلام. سنكون قد اعترفنا بانتهاء حرب من أفظع الحــــروب الأهلية وببداية أكثر التحولات الواجبة صوب إرساء السلام. ونكون قد اعتنقنا الاتفاق التاريخي الذي وقع فـــي لومي، وكرسنا أنفسنا لتنفيذه.

وطيلة السنوات التسع الماضية، تعرض شعب سيراليون لحرب فظيعة. وما زال نصف السكان مشردين داخليـــــا. وأصبح نصف مليون مواطن سيراليوني من اللاجئين. وفقد كثيرون منهم حياتهم وأسرهم، وديارهم.

ولهذا، فالتصويت اليوم هام ويحدث في آوانه. فرغم انقضاء ثلاثة أشهر على التوقيع على اتفاق السلام، لا تزال الحالة هشة. والواقع أنه وقعت مناوشة جديدة في وقت مبكر من هذا الأسبوع بين الفصائل المتمردة. وهذا يذكرنا مرة أخرى بأنه من الممكن أن نفقد بسهولة زخم عملية السلام إن لم يضطلع المجتمع الدولي بعمل فوري وقوي ونشط.

وحل هذا الصراع يحظى بأولوية قصوى لدى حكومة بلادي. فالولايات المتحدة ساعدت في التوسط لوقف إطلاق النار وتيسير عملية السلام. وطيلة العامين الماضيين، قدمنا أكثر من ١٠٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الناتجة عن الحرب في سيراليون. وفضلا عن ذلك، قدمنا زهاء ١٦ مليون دولار من الدعم السوقي وغيــــــره من الدعم غير الحربي إلى فريق

المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونعترف اعترافا تاما بأننا لم نكن لنصل إلى ما وصلنا إليه اليوم لولا قيادة الرئيس كباح وروح التسوية التي أبداها المحاربون السابقون. فاستعدادهم لوضع خلافاتهم جانبا جعل إمكانية إرساء السلام واقعا. وفي هذا الصدد، على فوداي سنكوه وجوني بول كوروما الاضطلاع بدورين حاسمين ضمانا لتنفيذ اتباعهم اتفاق لومي. ونسلم كذلك بالإسهامات الضخمة التي قدمها العاملون في حفظ السلام في غرب أفريقيا من أعضاء فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بقيادة نيجيريا، ونثني على استعداد الفريق للبقاء في الميدان والمضي في نزع السلاح والتسريح.

ولكن معظم الفضل يعود بطبيعة الحال إلى شعب سيراليون نفسه، الذي أبدى المزيج اللازم من الشجاعة والإيمان لإنقاذ بلده من حرب مريرة.

ونرجو أن ينجح اتفاق لومي. ونحن على استعداد لتقديم الدعم اللازم لتحقيق هذا الغرض. وفي رحلاتي إلى واشنطن لمناقشة متأخرات الولايات المتحدة، ذكرت مسألة سيراليون بوصفها متكافئة في الأهمية مع تيمور الشرقية وكوسوفو في كل مناقشة مع كل عضو من أعضاء الكونغرس، وأكدت لهم أن الولايات المتحدة لا تكيل بمكيالين فيما يتعلق بحفظ السلام في أفريقيا، وأن أهمية سيراليون تساوي في نظرنا أهمية كوسوفو وتيمور الشرقية. ومما يثلج صدري أن أقول إن أعضاء الكونغرس لم يعترضوا على الإطلاق على هذه المحاولة الرامية إلى الارتقاء بصورة وبأهمية كل من سيراليون، التي زارتها وزيرة الخارجية قبل يومين فقط، وأفريقيا بصفة عامة.

وما زلنا ملتزمين بالعدالة والمساءلة. ونعمل على تقديم المساعدة إلى حكومة سيراليون لكي تشكل لجنة الحقيقة والمصالحة، ولجنة حقوق الإنسان، كما طالب بذلك اتفاق لومي. ونوافق على تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق للمساعدة في أعمال وإجراءات لجنتي الحقيقة والمصالحة وحقوق الإنسان. ونأمل، بل نتضرع إلى الله، أن تتمكن هاتان اللجنتان من معالجة الحالة في سيراليون وتحقيق المصالحة فيها. وما زلنا ملتزمين بالسعي وراء المساءلة. وفي نفس الوقت، نسلم بضرورة تمكين اتفاق السلام من أن يؤتي ثماره.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، زارت السيدة أولبرايت، وزيرة الخارجية، سيراليون، لإبداء الدعم للرئيس كباح وحكومته المنتخبة انتخابا ديمقراطيا. وأثناء زيارتها أعرب عن تعاطفنا الوطني مع شعب سيراليون لمعاناته، والتزامنا القوي باستعادة السلام والمصالحة. وبعد زيارتها، قالت الوزيرة أولبرايت، "لقد شهدت شعبا عانى من أهوال لا توصف، إلا أنه لا يسعى إلى الانتقام، بل إلى التجديد". وعملية التجديد هذه هي التي نشجعها اليوم.

ولذلك نؤيد تأييدا كاملا، وبعزم صادق، مشروع القرار الهام هذا لإنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونؤيده لأننا ملتزمون بالعمل مع الأفارقة لكي نعمل على نجاح حفظ السلام في أفريقيا.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلادي اعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس هذا الصباح، حيث نعتقد أن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ونشرها أمر آن أوانه، لأن اتفاق لومي للسلام جرى التوقيع عليه قبل أكثر من ثلاثة أشهر. ونثني على الخطوة الشجاعة التي اتخذتها سيراليون، حكومة وشعبا، لإنهاء الصراع الذي أصاب البلد، وللبدء في العملية الطويلة المؤدية إلى إرساء السلام الدائم. ونعتقد أن وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يساعد على تهيئة مناخ الثقة اللازم لتوطيد السلام والمصالحة. ومع ذلك، فالتنفيذ الناجح لاتفاق لومي للسلام لا يمكن أن يلقى على عاتق البعثة بمفردها، حيث أن شعب سيراليون، وبخاصة قادتها أنفسهم، مسؤولون أيضا عن ذلك. فعليهم أن يعملوا على تنفيذه بمساعدة المجتمع الدولي.

وتؤيد ماليزيا بشدة نشر قوة كبيرة للأمم المتحدة في سيراليون. ونعتقد أنه لما كانت الحالة السياسية والأمنية في ذلك البلد لا تزال هشة، بل ومتقلبة، كان من المحتم أن توجد هناك قوة لحفظ السلام تكون لديها المصداقية القوية، والمعدات الجيدة والتوكيل الصحيح، لكي تتمكن من النجاح في تنفيذ المهام الموكلة إليها. ولهذا، يؤكد وفد بلادي الحاجة إلى إنشاء بعثة للأمم المتحدة في سيراليون بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتمشيا مع "قواعد الاشتباك المتينة"، التي اقترحها الأمين

العام للبعثة في الفقرة ٤٣ من تقريره المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الوارد في الوثيقة (S/1999/1003). ومما يساعد على توضيح أهمية هذا الانشغال حادث أخذ الرهائن الذي مس موظفي فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون في آب/أغسطس ١٩٩٩. وبعد المناقشات المكثفة التي دارت حول هذه المسألة، يمكن لوفد بلادي الآن أن يؤيد صيغة مشروع القرار بالنسبة للفصل السابع. وسيؤثر نجاح بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على مستقبل بعثات حفظ السلام التي تنوي الأمم المتحدة إرسالها إلى مناطق الصراع الأخرى في أفريقيا. ولهذا، فمن المهم أن تعطى هذه البعثة الأدوات التي تكفل لها الفرصة الواجبة لتأدية مهمتها بنجاح.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي ترحيبا خاصا باستمرار وجود فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في سيراليون لكي يواصل توفير الأمن للمناطق التي تقع فيها قواته، وينفذ المهام الأخرى بموجب ولايته ضمانا لتنفيذ اتفاق السلام. ومرة أخرى، نود أن نشكر البلدان التي تسهم بقوات في هذا الفريق، وبخاصة نيجيريا، التي تتحمل العبء الرئيسي لوجود الفريق في سيراليون. ونحث المجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم المساعدة إلى الفريق في اضطلاعه بمسؤولياته. ولا يبالغ وفد بلادي عندما يؤكد بشدة ضرورة التعاون الوثيق والتنسيق بين الفريق والبعثة من أجل نجاح مهمتيهما.

وترحب ماليزيا باستعادة السلام في سيراليون بعد ما يقرب من عقد مليء بأفظع الصراعات التي نشبت في أفريقيا. وقد تركت الحرب سكان سيراليون وكلهم جراح ورضوض، وبخاصة الأطفال الذين تعرض الكثيرون منهم للمعاملة الوحشية واللاإنسانية، فأصبحوا من أدوات الحرب نفسها. وقد أوضح هذه المحنة الفظيعة بجلاء السيد أولارا أوتونو، وكيل الأمين العام، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة بعد الزيارة التي قام بها مؤخرا للمنطقة. إن الاستخدام الساخر والوحشي للأطفال والتلاعب بهم لأغراض الحرب، كما تجليا في أسوأ مظاهرهما في الصراع الذي نشب في سيراليون، يجب التنديد بهما بأقوى صيغة ويجب ألا يسمح على الإطلاق بأن يتكررا في أي مكان في العالم.

ونرحب ببرنامج العمل المتعلق بالأطفال في حالات الصراع المسلح، كما اقترحه السيد أوتونو. ونثني عليه لمساهمته الممتازة في معالجة هذه المشكلة الخطيرة إلى أقصى حد، وسنواصل تقديم الدعم القوي له في جهوده.

وبانتهاء هذا الصراع، يجب على المتمردين أن يبادروا بتنفيذ ما تعهدوا به، كما اتفق عليه في اتفاق السلام. فأولا، يتعين على المتمردين أن يحولوا الكلمات إلى أفعال. فينبغي لهم أن يكبحوا جماح مؤيديهم وأن يتكفلوا بنزع سلاحهم وتسريحهم دون إبطاء. ونطالب جميع الأطراف بأن تفي بالالتزامات التي قطعتها بجدية، وأن تواصل بصدق تنفيذ جميع أحكام اتفاق لومي.

وأمام سيراليون مهام شاقة تتعلق بترسيخ السلام والشروع في عملية تعمير وإصلاح في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. وهذه العملية يجب أن تبدأ على الفور بالتنفيذ العاجل لبرنامجها لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. والتنفيذ السلس لذلك البرنامج من شأنه أن يهسم في توطيد السلام وفي التخفيف من حدة الحالة الإنسانية الملحة في كل أنحاء البلد. لذا، فإننا نرحب بأن تبدأ حكومة سيراليون في إطلاق البرنامج. وفي كل هذه الجهود ينبغي أن تعالج الاحتياجات الخاصة لأطفال سيراليون المنكوبين معالجة فورية وكافية.

لقد سنحت لسيراليون فرصة فريدة لإنجاح عملية السلام. والطريق الذي يتعين عليها أن تقطعه لن يخلو من العثرات. ومع ذلك، فإن اتفاق لومي يوفر إطارا ناجعا للسلام، ولا بد من التمسك به. وعلى المجتمع الدولي، فيما يخصه، أن يكفل عدم ضياع زخم عملية السلام في هذا المنعطف الحرج من تاريخ سيراليون.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن توقيع اتفاق السلام، في لومي يوم ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، بين حكومة سيراليون الشرعية ومتمردي الجبهة المتحدة الثورية، أدى إلى تفعيل دينامية جديدة للعودة إلى السلام، بعد مضي تسع سنوات من صراع أهلي غلب عليه طابع القسوة. ولا تزال ماثلة في أذهاننا جميعا شهادة من زاروا سيراليون، ومن طالبوا بأن يبذل المجتمع الدولي جهدا لإعادة السلام إلى منطقة أصابتها نكبة مروعة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السيد أوتونو على النداءات التي وجهها إلينا في الماضي، والتي جددها اليوم، لأن الجهود

التي بذلها ساعدتنا جميعا على دعم إجراءات أولئك الذين سعوا جاهدين، وفي مقدمتهم الأفارقة، إلى إعادة السلم والوفاق إلى منطقة عصفت بها أحداث مؤلمة.

ومن الواضح أن علينا الآن ألا نضيع هذه الفرصة، فرصة إرساء أسس السلام الدائم في سيراليون، وضمان حرية وصول شعبها، أخيرا، إلى كل الخدمات الاجتماعية العامة، والمساعدة على تعزيز المصالحة الوطنية والتنمية في البلد.

ومن واجبنا اليوم، بطبيعة الحال، وبينما تتفتح آفاق جديدة، أن نشكر كل من جعلوا هذا التطور ممكنا، ونعرب عن امتناننا العميق للبلدان الأفريقية الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على الإجراءات التي اتخذتها والتضحيات التي بذلتها. ونشكر نيجيريا بصفة خاصة، التي كانت في كل مراحل هذه الأزمة قوة محركة في سبيل إعادة السلام إلى سيراليون.

والآن، تمثل عودة فوداي سانكو وجون بول كوروما إلى فريتاون، وتعيين ممثلين عن المتمردين في الحكومة، تطورين مشجعين بداهة. ونحن ندعو جميع الأطراف، ومجموعات المتمردين بالذات، أن تحترم بحسن نية الالتزامات التي تعهدت بها في لومي.

وفي هذا الصدد، نشعر بالامتنان، بالطبع، لحكومة الرئيس كباح على روح المصالحة والتسامح التي أبدتها، والتي شهد عليها مرة أخرى البيان الذي أدلى به هنا ممثل سيراليون الذي ندين له بالامتنان أيضا.

ومع أن اتفاق لومي يمثل تطورا إيجابيا لصالح السلام والأمن في غرب أفريقيا، فمن الواضح أن مجلس الأمن يجب أن تكون لديه الوسائل اللازمة لتنفيذه. وهذا ما جعلنا نؤيد دوما توصيات الأمين العام الداعية إلى إنشاء بعثة للأمم المتحدة في سيراليون تكون مزودة بمستويات هامة من الأفراد العسكريين وقواعد صارمة للاشتباك، حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها، وحتى تكون، في إطار ولايتها - واتساقا مع ما رغبه ممثل كندا عن حق، وهي رغبة يتشاطرها جميع أعضاء المجلس - قادرة على ضمان حماية السكان المدنيين المعرضين للخطر.

واليوم، ونحن بصدد اعتماد مشروع قرار يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ونتوخى في الوقت ذاته تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يمكننا أن نخلص إلى أن هذه التطورات الجديدة تمثل بادرة مشجعة للقارة الأفريقية التي ستأخذ علما بمدى التفتح الصادق الذي يكنه أعضاء مجلس الأمن لتطلعاتها.

ونعتقد أنه عندما توجد فرص جادة لحسم الصراعات، يتعين على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن في المقام الأول، أن يقفا جنبا إلى جنب مع قادة أفريقيا وشعوبها لتسهيل التوصل إلى حل سلمي. ويحدونا الأمل في أن يتسنى اتباع الالتزام الذي نقطعه اليوم لسيراليون في شكل ملموس جدا يتمثل في عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في مناطق أخرى في أفريقيا، وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): قبل اختتام المفاوضات التي أسفرت عن مشروع القرار المعروض علينا كان معظمنا يشعر بالاكتئاب حيال كامل مسألة عمليات حفظ السلم في أفريقيا. وكنا محبطين خوفا من أن يكون مفهوم حفظ السلم في أفريقيا فقد ما يستحقه من اهتمام في مجلس الأمن. ولكن بفضل نوعية مشروع القرار تبددت تلك المخاوف الآن. وتأكدنا أن الاهتمام بمشاكل القارة ما زال قائما.

وبالتالي، فإننا ممتنون غاية الامتنان لوفد المملكة المتحدة على مبادرته، بل الواقع على نهجه البناء تجاه الاقتراحات المقدمة من مختلف الوفود بغية تحسين النص. ولا يسعنا إلا أن نخص كندا بالذكر على إصرارها الشديد، وعن صواب، على حماية المدنيين. وتتويجا لكل هذه الجهود، قامت وزيرة الخارجية، مادلين أولبرايت، بزيارة سيراليون قبل بضعة أيام، للتدليل مرة أخرى على دعم الولايات المتحدة الذي لا يحيد لعملية السلام. وكل عبارات الدعم والتأييد هذه ستبعث بالرسائل الصحيحة إلى حكومة سيراليون وشعبها كله، بأن بقية المجتمع الدولي تقف وراءهما في جهودهما لتوطيد السلام وإعادة بناء بلدهما.

ونتفق جميعا على أننا تجشمنا عناء مهمة طويلة ومضنية لكي نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم. وهذا التدليل الذي لم يسبق له مثيل على الدعم الدولي، يشكل أيضا فرصة فريدة من نوعها يجب أن يغتنمها شعب سيراليون لإعادة بلده الجميل إلى أيام مجده السابقة التي

كان فيها مركزا بلتعلم والتبادل والتجارة والثقافة، وباختصار الدولة النابضة بالحياة، التي كانت في يوم من الأيام.

بيـــد أنه لتحقيق ذلك على النحو المطلوب في مشروع القرار، يجب على الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام. وفي هذا الصدد ينبغي التعجيل بعملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج. وبعودة زعماء الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة إلى فريتاون، نأمل التعجيل حقا بهذه الممارسة.

كما يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة للثناء على فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غـــرب أفريقيا والبلدان المساهمة بقوات على تضحيتها المنكرة للذات، والتي بدونها لأصبحت الحالة في سيراليون عموما مختلفة تماما اليوم. والولاية الجديدة لفريق المراقبيـــن العسكريين التي اعتمدتها الجماعة الاقتصاديـــة لدول غرب أفريقيا تدل دلالة واضحة على التطور الإيجابي للحالة، ونحن واثقون من أن قوات فريق المراقبين العسكريين ستواصل أداء دورها بشجاعة واحتراف.

ومع الوزع الوشيك لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون فإنه ليس مـــــن المستصوب فحسب وإنما أيضا من الضروري إقامة تعاون وتنسيق وثيقين مع فريق المراقبين العسكريين. وفي الوقت ذاته يرحب وفدي بأنشطة لجنة التنفيذ المشتركة ولجنة الرصد المشتركة على الأعمال الهامة التي تضطلعان بها. والواضح أن الحالة في سيراليون هشة جدا. وهناك حاجة عاجلة للأمن الذي لن يمكن بدونه تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج لـ ٤٥٠٠٠ من المقاتلين السابقين - مما يزيل تهديد الأمن.

وكما نعلم جميعـــــا، لا يستطيع فريق المراقبين العسكريين أن يقوم وحـــــده بذلك. فنحن نقول دائما إنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تتعاقـــد مـــــن الباطن على مسؤوليتها عن صون السلام والأمن الدوليين. ولم يكن الافتقار إلى الموارد المالية وغير المالية، ولن يكون أبدا، سببا مشروعا للتخلي عن هذه المسؤولية.

وهكذا فإننا نرحب بالموقف الشجاع الذي اتخذه المجلس بشـــأن سيراليون هذه المرة، والذي يبشر بالخير حيال مستقبل عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

ومما يشجعنا حقا ما قاله السفير هولبروك توا. كما أنه من الصحيح أننا عندما نتفهم أهمية ترتيب بيتنا بوضع المصلحة الجماعية فوق مصالحنا الفردية الضيقة، فإن دعم وتضامن أعضاء المجتمع الدولي الآخرين لن يكون ناقصا.

وإن وزع قـوة لحفظ سلام تابعة للأمم المتحدة ذات ولاية قوية قادرة على الرد على التهديدات الموجهة إلى تنفيذ اتفاق السلام وإلى أمن المدنيين ضروري إذا أردنا أن ننجح في سيراليــــون. وفي هذا السياق يرحب وفدي بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قوامها ٦٠٠٠ من الأفراد العسكريين. كما أننا ندعم المهام التي يتعين على البعثة تنفيذها، علـــى النحو المنصوص عليه في مشروع القرار قيد النظر.

ويلاحظ وفدي أن محنـــــة الأطفال من بين أكثر التحديات التي تواجه سيراليون إلحاحا. ونحن نرحب بالتزام حكومة سيراليون وبعثة الأمم المتحدة وغيرهما بالمساعدة في معالجة هذه المشكلة. ويسرنا أن نلاحظ أن مسائل من هذا القبيل عولجت في مشروع القرار.

ويعالج المشروع إجمالا أهم القضايا التي تواجه سيراليون، وهكذا فسوف نصوت لصالحه.

ومرة أخرى فإنه مما يثلج صدر وفدي إذ يلاحظ أن اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لا يزال صامدا. ولدى شعب سيراليون الآن فرصة لإصلاح الدمار الذي لحق ببلده في هذا الصراع الطويــــــل بين الأشقاء. وهذا هو بالضبط ما يقدمه مشروع القــــرار هذا إلى شعب سيراليون، ونأمل أنهم سيصمدون أمام التحديات ويضربون الحديد عندما يكون ساخنا.

السيد هامر (هولندا): أود بادئ ذي بدء، أن أشكر السيد أوتونو على إحاطته الإعلامية القيمة والمقلقة جدا، في الوقت ذاته، التي قدمها هذا الصباح.

وإن هولندا ترحب بمشروع القرار المعروض على المجلس، والذي سينشئ بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وعند القيام بذلك يكون مجلس الأمـــــن قد اتخذ خطوة حاسمة وضرورية تدعم اتفاق لومي للسلام. بيد أن النجاح النهائي للاتفاق يظل في أيدي الأطراف نفسها.

وثمة عنصر له أهمية حاسمة في هذه المرحلة هو نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. وسيكون نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج مؤشرا هاما لنجاح عملية السلام ككل. وفي نيتنا أن نساهم في الصندوق الاستئماني للبنك الدولي الذي تأسس لتغطية تكاليف برنامج نزع السلاح. وينبغي للأطراف المعنية أن تبذل الآن جميع الجهود للتأكد من تسريح المحاربين وتسليم أسلحتهم وإعادة اندماجهم في الحياة المدنية. ولقد اتخذت الخطوات الأولى باتجاه هذه الغاية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر بافتتاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج.

ويجب إيلاء عناية خاصة للجنود الأطفال، الذين غالبا ما يكونون ضحايا ومرتكبين في الوقت ذاته. وينبغي فورا تدمير الأسلحة التي تجمع لمنع استعمالها من جديد.

ويبقى الموقف في سيراليون متفجرا، على نحو ما أظهرته الأحداث الأخيرة. ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام رأيه الذي ثنى عليه ممثل سيراليون في بيانه اليوم - بأنه من الضروري حقا وجود قوانين اشتباك قوية إذا أريد لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تفي بولايتها وتحمي نفسها والمدنيين من التهديد. وهكذا فإنه من المهم أن تعطي البعثة، طبقا للفقرة ١٤ من مشروع القرار المعروض علينا، الأدوات التي قد تحتاجها لمواجهة مسؤولياتها هذه.

ولكي يكون السلام دائما في سيراليون، من الضروري ألا يفلت من العقاب أولئك المسؤولون عن المعاناة والاعتداءات التي وقعت أثناء الحرب الأهلية على مدى ثمانية أعوام. والسلام بدون مساءلة لا يمكن أن يكون سلاما دائما. وينبغي أن تبدأ لجنة الحقيقة والمصالحة أعمالها بأسرع ما يمكن بطريقة فعالة وأن تحظى بكل ما تحتاجه من دعم، من الأطراف أنفسهم ومن المجتمع الدولي في آن واحد. ومن رأينا أن التقدم في هذا الميدان سيكون اختبارا آخر لنجاح عملية السلام.

وختاما أود أن أعرب عن التقدير لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدانها المساهمة بقوات - وفي مقدمتها نيجيريا - على جهودها المستمرة من أجل إحلال السلام في سيراليون. كما أنني أشكر الأمين العام وممثله الخاص على مساهمتهما الهامة. ونحن نعتمد على استمرار التعاون الوثيق بين فريق المراقبين العسكريين وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون التي ستكون ذات أهمية بالغة في الأشهر القادمة.

وهولندا مستعدة من جانبها لمواصلة وتجديد دعمها لفريق المراقبين العسكريين كما فعلنا في الماضي من خلال دعمنا لفرقة من مالي تابعة للفريق.

السيد شن غيوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد أوتونو على إحاطته الإعلامية المفصلة جدا.

ومنذ التوقيع على اتفاق لومي، بتاريخ ٧ تموز/يوليه الماضي، من حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية، بقيت الحالة في سيراليون هادئة، عموما، وروعي اتفاق وقف إطلاق النار. وبدأت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج للمقاتلين السابقين. كما نفذت أحكام أخرى ذات صلة بالاتفاق بدرجات مختلفة.

ويشعر الوفد الصيني بالسرور من هذا التقدم ويود، في هذا الصدد، أن يعرب عن شكره للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين التابع لها على مساهمتها المطولة والبارزة في عملية السلام في سيراليون.

وإننا نعي في الوقت ذاته أن العديد من الجوانب في سيراليون لا تزال غير مؤكدة وأن قوى السلام لا تزال هشة. وهكذا فإن من الأهمية الحيوية بمكان، في هذا المنعطف، أن يقدم المجتمع الدولي إلى سيراليون المزيد من المساعدة والتشجيع.

وكان من رأي الصين على الدوام أنه ينبغي للأمم المتحدة، ولمجلس الأمن بصفة خاصة الاستجابة في أسرع وقت ممكن بعد توقيع اتفاق لومي للسلام لتوفير الدعم الملموس لعملية السلام في البلد. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على تقريره إلى مجلس الأمن بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر والوارد في الوثيقة S/1999/1003 والذي يبين بوضوح توصيات محددة لإنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وفي الوقت ذاته نحن مقتنعون بأن مجلس الأمن قام، على هذا الأساس، بصياغة سريعة لمشروع القرار ذي

الصلة ووصل إلى اتفاق على النص بعد جولات كثيرة من المشاورات.

مشروع القرار المعروض علينا أول قرار يعتمده المجلس بشأن مسألة أفريقية منذ المناقشة الواسعة التي أجراها المجلس بشأن أفريقيا في الشهر الماضي. فهو يتكيف مع مطالب حكومة سيراليون والأعضاء الأفارقة ويعكس شواغل الأعضاء الآخرين في المجلس. وهو شامل ومتوازن ويعكس إلى درجة ما اهتمام المجلس بالمسائل الأفريقية، وترحب الصين بذلك.

ونأمل أن تبدأ الأمانة العامة في أسرع وقت ممكن في الإعداد لوزع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وأن تجري في أقرب فرصة ممكنة مشاورات مع حكومة سيراليون بشأن ترتيبات خاصة. ونثق من أنه تحت قيادة السفير أوكيلو، الممثل الخاص للأمين العام ستتعاون البعثة تعاونا وثيقا مع حكومة سيراليون ومع فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وستضطلع بإخلاص وتفاني بدور هام في تعزيز السلم في سيراليون.

في الوقت الحالي يتطلع شعب سيراليون عامة إلى السلم والاستقرار، والمصالحة الوطنية ويأمل في أن يبدأ سريعا إعادة البناء الاقتصادي وأن يضمد بسرعة الجراح التي أصابت البلاد من جراء حرب أهلية استمرت ثمان سنوات. ونعتقد أن مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سيعطي زخما جديدا لعملية السلم في سيراليون وسيسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار في ذلك البلد.

وإزاء ذلك كله سيصوت وفد الصين مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك زملائي في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص المعني بمسألة الأطفال في الصراع المسلح السيد أولارا أوتونو على بيانه. ونشعر بالامتنان أيضا للعرضين المقدمين من الممثلين الدائمين لسيراليون ونيجيريا.

شعر وفدي بالصدمة إزاء الأرقام والحقائق التي أشار إليها السيد أوتونو بشأن حجم العنف والتشريد الداخلي الذي أثر على حياة الأطفال في سيراليون والتعبير الذي استخدمه "الفظائع الوحشية" دليل محزن على مستوى العنف واللاعقلانية التي يمكن أن تصل إليها الطبيعة البشرية في بعض الأحيان. وقدم لنا مرة أخرى تحذيرا بليغا قويا. ونعتقد أن لب المسألة في منتهى البساطة، فينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام المستمر المتسق لمحنة الأطفال في جميع أنحاء العالم دون استثناء أو تمييز.

مرة أخرى، هناك أمل في سيراليون. ويود وفدي أن يهنئ أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على جهودهم لدعم عملية السلم في ذلك البلد. ونشيد أيضا بالدور الذي يلعبه فريق الاتصال لتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وتأمل البرازيل في أن يعزز شعب سيراليون عملية السلام، لأنه في نهاية المطاف المسؤول الأول عن التجديد الديمقراطي في البلاد.

تدعم البرازيل بالكامل الأحكام الواردة في مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس اليوم وتؤيد إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. يود وفدي أيضا أن يشكر رئيس الوفد البريطاني في العملية المؤدية إلى اعتماد مشروع القرار هذا. ونتطلع إلى إحراز تقدم سريع في تنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج القوات المتمردة، وهو أمر ضروري لضمان الاستقرار والسلم الدائم في ذلك البلد.

ونرى أنه عند هذا المنعطف الحرج في النزاع في سيراليون هناك حاجة للتشديد على إعادة التأهيل والتعمير في هذا البلد. ويتعين على المجتمع الدولي من خلال الجهود المتضافرة لمنظومة الأمم المتحدة أن يضع استراتيجية طويلة الأجل لسيراليون، تتضمن الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بالإضافة إلى تقديم الدعم للعناصر الفاعلة على الصعيد الإقليمي وللمنظمات الإقليمية.

إن عملية السلام إذ تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تناول انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب خلال الحرب الأهلية، ينبغي لها أن تركز اهتمامها أيضا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان ولا سيما من خلال التحقيق في المذابح التي ارتكبت في الماضي القريب. فالإنشاء الفوري والأداء الفعال للجان تقصي الحقيقة والمصالحة وحقوق الإنسان ضروريان لتوطيد دعائم السلم والمصالحة الوطنية في سيراليون.

ونتوقع أن تتوفر الظروف السياسية اللازمة التي تسمح بأن يتحقق أيضا في القريب العاجل التدخل النشط من جانب الأمم المتحدة لصون السلم في نزاعات أخرى في أفريقيا. ومشروع القرار الذي سنعتمده اليوم يبشر بالخير في هذا الصدد.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أولا أن أرحب بالممثلين الدائمين الجديدين لسيراليون ونيجيريا في المجلس. فقد قدما أوراق اعتمادهما بالأمس ونتمنى لهما النجاح الكامل في هذا العمل الصعب والهام.

اعتقد أنه يمكننا اليوم أن نؤكد أنه بعد نضال استمر تسع سنوات يمكن لشعب سيراليون أن يتطلع إلى المستقبل بأمل. وخلال هذا الطريق الصعب والطويل صوب السلم، قدمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين التابع لها، والأمم المتحدة إسهامات هامة في حماية قيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان واستعادتها بشكل فعال.

وكما ذكرنا في اجتماعنا الرسمي المعقود في آب/أغسطس فإن اتفاق السلام في لومي يعد لحظة حاسمة في تاريخ سيراليون الحديث. ونثق في أن عملية صون السلم التي يجري إنشاؤها اليوم ستسهم بفاعلية في تنفيذ الاتفاق. وفي رأينا أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لها ولاية قاطعة من أربعة مستويات محددة: على المستوى العسكري من خلال مساعدة حكومة سيراليون في تنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والقوات المسلحة السابقة ومراقبة وقف القتال، وعلى الصعيد السياسي بتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بين الأطراف وتقديم المساعدة الانتخابية عند طلبها، وعلى المستوى الإنساني بتسهيل تقديم المساعدة، وعلى مستوى حقوق الإنسان بدعم احترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

أود أن أشير على نحو خاص إلى الفقرة ١٤ من مشروع القرار قيد النظر التي تفوض بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق هدفين محددين؛ أن تكفل أمن أفرادها وحرية تنقلهم وأن تقوم بحماية المدنيين من أخطار العنف البدني المحدق. إن سلامة وأمن العاملين في ميدان العمليات يجب أن يكون شرطا أساسيا في جميع بعثات صون السلم. وخلال هذا العام فقط سقط عدد كبير من موظفي الأمم المتحدة ضحايا لأعمال العنف. ينبغي ألا يتعرض الرجال والنساء الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة للخطر على نحو غير ملائم. وكما قالت نائبة الأمين العام في الجمعية العامة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر:

"تحسين الأمن ليس ترفا. وينبغي النظر إليه.. باعتباره تكلفة تشغيلية لازمة" (A/54/PV.34).

وليس هناك شك في أن أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سيقومون بمهامهم في بيئة محفوفة بالمخاطر، لهذا السبب يبدو من الملائم أن يعزز مشروع القرار القواعد الخاصة بتدخل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بالسلطات الإضافية الواردة في الفصل السابع وبالمثل فإن الاتفاقية الخاصة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها توفر الآليات القانونية المطلوبة لمحاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم ضد موظفي الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد نناشد مرة أخرى جميع الدول التي لم توقع على هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك.

ونعتقد أن حماية المدنيين بموجب الفصل السابع تعد تطورا سديدا في إطار ولاية عملية حفظ السلام. ومشروع القرار المعروض هام لأنه يقدم بعدا أساسيا جديدا، سياسيا وقانونيا وأخلاقيا. وهذا يؤثر على مصداقية مجلس الأمن ويدل على أن المجلس قد تعلم من خبرته السابقة وأنه لن يقف مكتوف الأيدي عندما تقترف هجمات عشوائية على السكان المدنيين. ونحن واقعيون في نفس الوقت. فالهدف الذي يتعين الوفاء به لا بد وأن يكون متفقا مع الوسائل المتاحة. ولهذا السبب نتفق مع الحدود التي تضعها الفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار، التي تحدد التدابير التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. فهي تضع حدا موضوعيا يتعلق بالصلاحيات التي يرغب المجلس في إعطائها للبعثة، وهي حدود جغرافية للمنطقة التي تنشر البعثة قواتها فيها وللمهام التي تقوم بها؛ وهي لا تتداخل مع المسؤوليات الأمنية المحددة والموكلة إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفقا للولاية التي اعتمدتها هذه الجماعة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩.

ونعتقد أننا ينبغي أن ننظر بجدية في ما قاله السفير أولارا أوتونو في بداية هذه المناقشة. ولا بد من تقديم تعويض كاف قدر الإمكان عن الفظائع التي ارتكبت

ضد الأطفال والمدنيين الأبرياء. وفي هذا الصدد، نقول إن الزيارة الأخيرة جدا التي قامت بها السيدة ألبرايت إلى سيراليون تركت لنا بعض الصور التي لا يمكن نسيانها. ولهذا، نرى أن الفقرة ١٨ من مشروع القرار ملائمة لأنها تشير إلى إعادة إدماج الأطفال المقاتلين وإلى الاحتياجات الخاصة لجميع الأطفال المتأثرين بالصراع. ومما لا شك فيه أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ستعطي هذا النص النطاق اللازم في إطار ولايتها لمعالجة الشواغل المشروعة التي أكدها السفير أوتونو عندما تكلم أمام المجلس لكفالة تضمينها في الولاية المناطة بالبعثة.

وتعتبر مهمة هذه البعثة أول عملية في سلسلة عمليات حفظ السلام الكبيرة التي سينشئها مجلس الأمن في الأسابيع المقبلة. فهناك دونما شك حاجة إلى إعادة إطلاق عمليات حفظ السلام. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تتوفر للأمم المتحدة الموارد اللازمة إذا ما أريد لهذه البعثات أن تفي بولاياتها بشكل سليم.

إن الأمـــم المتحدة لها دور لا مندوحة عنه تضطلع بـه فــــي عمليتي حفـــظ السلام وبناء السلام في سيراليون. ونعتقد أن مشروع القرار المعروض يضع الإطار القانوني والسياسي اللازم للسماح بإنجاز هذه المهمة بنجاح.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نحيي دعوتكم للسيد أولارا أوتونو لوضع الإطار لمناقشتنا لمسألة الحالة في سيراليون صباح اليوم. ولا يمكنني التفكيـــر في شيء يذكرنا بما نسعى إلى تحقيقه في مشروع القرار المعروض علينا أنسب من الوصف الحي والمروع، الذي عرضه الممثل الخاص أوتونو، للفظائع التي اقترفت ضـــد الأطفـــال بما في ذلك الرضع في سن لا يتجاوز ثمانية أسابيع طـــوال الحرب الأهلية التي استمرت في سيراليون مدة ثماني سنوات.

وبالإضافة إلى ذلك، من الملائم أن نرحب بوجود زميلين جديدين من سيراليون ونيجيريا على هذه الطاولة في هذه المناسبة، ويتطلع الوفد الكندي إلى العمل بشكل وثيق مع السفيرين كامارا ومبانيغو عندما يناقش المجلس التهديدات التـــي يتعرض لها السلام والاستقرار في منطقتهما.

(تكلم بالفرنسية)

كندا ستؤيد مشروع القرار المعروض علينا اليوم. ويـــود وفدي أن يشكر زملائي البريطانيين بشكل خاص على جهودهم في إدماج آراء جميع أعضاء المجلس في مشروع القرار هذا. إن اعتماد مشروع القرار المنشئ لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون اليوم سيكون خطوة هامة في تنفيذ اتفاق لومي، فهو سيبين التزامنا الراسخ بعملية السلام، سواء من جانب المجلس أو من جانب المجتمـــع الدولي الأعم. ونحن نشكر كل الذين أدت جهودهـــم إلى تمكيننا من الوصول إلى هذا المنعطف الهام، وخصوصـــا السيد أوكيلو، وموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحـــدة فـــي سيراليون، والبلدان المساهمة بقوات وخصوصـــا نيجيريا، وبطبيعة الحال جميع موظفي فريق الرصد التابـــع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونود أيضا أن نشيد بالجهود البطولية التي يبذلها العاملون في مجـــال تقديم الخدمات الإنسانية في سيراليون. ففي أحيان كثيرة جدا، يصبح موظفو الخدمات الإنسانية أنفسهم ضحايا لنفس العنف الذي يحاولون تخفيف آثاره. ويتطلب منا تعاظم عدد الإصابات التي تقع بينهم أن نتخذ تدابير عاجلة للغاية، كما أوضحت بقوة وبلاغة نائبة الأمين العام في بيانها أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي.

(تكلم بالانكليزية)

إن إنشاء عملية حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة وتمويلها سيتيح في نهاية المطاف للمجتمع الدولي الفرصة لتخفيف بعض الأعباء التي يتحملها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منذ فترة طويلة. وسيؤدي تمويل هذه البعثة من خلال اشتراكات مقررة إلى تحمل المجتمع الدولي الأوسع نطاقا جزءا كبيرا من العبء المالي، وإلى تزويد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بمصدر دعم مالي يمكن التنبؤ به. ومن دواعي الأسف الكبير لنا أن بعض الجنود الذين يخدمون في سيراليون بالنيابة عن المجتمع الدولي، من غير الوحدات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لن يتم تمويلهم على هذا الأساس، وسيواصلون بدلا من ذلك الاعتماد على التبرعات التي كانت تأتي ببطء شديد إلى حد يدعو إلى اليأس، والتي من غير المرجح، استنادا إلى الممارسات السابقة على الأقل، أن تخفف كثيرا العبء المالي الذي

يقع على عاتق البلدان المساهمة بقوات في فريق الرصد المشار إليه.

لقد كان للنزاع في سيراليون تأثير مأساوي حقيقي: وهـو مأساوي في أبعاده، ومأساوي في عواقبه على المدنيين. فقد تعرض شعب تلك الأمة الصغيرة والمعوزة لفظائع لا يمكن تصورها ولمعاناة تفوق الوصف. وفي معظم الأحيـان كان الضحايا من النساء والأطفال. وسيساعد نشر قوات عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تجري بالتعاون مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تهيئة بيئة أكثر أمنا لشعب سيراليون. وفي هذا الصدد، يسر كندا أن ولاية هذه البعثة تتضمن أحكاما لحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها بموجب الفصل السابع من الميثاق، ونقدر الكلمات الرقيقة التي حظيت بها جهودنا في هذا الصدد من الزملاء.

لقد أصبح لدى أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة الآن السلطة للعمل بحزم وقوة في وجه أية تهديدات للمدنيين. وينبغي أن يكون لهذا تأثير رادع هام. وسيؤدي الوجود القوي والنشط للأمم المتحدة إلى إعطاء أولئك الذين يهددون المدنيين العزل، بما في ذلك الأطفال الصغار جدا، سببا أكبر للنظر في العواقب التي تترتب على أفعالهم. وستضطلع بعثة الأمم المتحدة أيضا بدور هام في تنفيذ نزع السلاح، وتسريح المتمردين السابقين وإعادة إدماجهم. وسيعتمد التنفيذ الناجح لعملية السلام إلى حد كبير على نجاح برنامج نزع السلاح، ويسرني أن هذه العملية الهامة قد بدأت هذا الأسبوع.

وسيكون من الضروري بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية، ولكل منهما دور يضطلع به في عملية نزع السلاح، أن ينسقا أنشطتهمـا بشكل وثيق لجعل جهودهما يعزز بعضها بعضا. وسيمثل تنسيق العمل بين هاتين القوتين الدوليتين في سيراليون تحديات هائلة. ولكن بتوفر القيادة القوية، ووحدة المقصد، والتصميم على العمل معا على نحو وثيق، ستتمكن بعثـة الأمـم المتحدة في سيراليون وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الاضطلاع بولايتيهما الهامتين بنجاح.

وحيث أنه لا يمكن أن يكون هناك سلم دائم دون عدالة، ترحب كندا أيضا بضم وحدة حقوق الإنسان ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الجديدة. ونحن نتوقع أن تواصل الوحدة الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع التأكيد بشكل خاص على رصد حقوق الإنسان في جميع أرجاء هذا البلد، وفي تنفيذ برامج التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان. وستكمل الوحدة العمل الحاسم الذي تضطلع به الهيئات التي أنشئت في إطار اتفاق لومي، وبخاصة لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة حقـوق الإنسان. وأصبحت وحدات حقوق الإنسان الآن عناصر متفقا عليها من عناصر عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام كما أنها تشكل وسيلة عملية لتعزيز أمن الإنسان.

في حين أن التزام المجتمع الدولي أمر أساسي بالنسبة إلى السلم والأمن في سيراليون في المستقبل، فإن التزام شعب سيراليون نفسه أساسي بالطبع أيضا. وفي نهاية الأمـر، سيظـل مصيـر سيراليون في أيدي السيراليونيين، ومن ثم، فإن كندا تحث كل الأطراف في الاتفاق على أن تحترم أحكام اتفاق لومي بالكامل وعلى أن تعمل معا بروح من التوفيق والمصالحة.

إن ضم القادة الثوار القدامى إلى حكومة سيراليون فـي هـذا الأسبوع يشكل خطوة هامة في مجال تنفيذ اتفاق لومي. ونحن فـي كندا، على استعداد لأن نقدم المساعدة لكي تبدأ عملية إعادة البناء بشكل فعلي، ويمكن لشعـب سيراليون أن يقوم، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، بإعادة بناء مجتمعه. ويشكل إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون اليوم خطوة هامة في هذا الاتجاه.

السيد الدوسري (البحرين) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الأخير عن الوضع في سيراليون وإلى ممثله الخاص في سيراليون، السيـد فرانسيس أوكيلو، على جهوده في دفع العملية السلمية فـي سيراليون كما أشكر السيد أولارا أوتونو على عرضه الإضافـي القيم والمفصل. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان لأفـراد بعثة الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابـع للجماعة الاقتصادية لدول غـرب أفريقيا، بقيادة نيجيريـا، وكذلك على التضحيات المادية والبشرية التي قدموها مـن أجـل إعادة الأمن والاستقرار إلى سيراليون.

إن الحرب الأهلية في سيراليون جلبت الخراب والدمار على البنية التحتية والاقتصاد اللذين يحتاجان إلى عشرات السنوات وموارد مالية ضخمة لإعادة بناءهما. كما أن تلك الحرب جلبت المآسي والويلات على المدنيين الأبرياء من السكان، وخاصة الأطفال والنساء منهم، حيث تعرضوا لأبشع وأسوأ صور المعاناة الإنسانية التي تفاوتت ما بين تشريدهم من ديارهم وحرمانهم من أبسط متطلبات الحياة الكريمة الآمنة، وانتهاء بالتعرض للتشويه والتعذيب والقتل. وكان كل ذلك يحدث على أيدي قوات المتمردين.

إن العرض الذي قدمه لنا السيد أولارا أوتونو أوضح بما فيه الكفاية المأساة الإنسانية في سيراليون مما يدفعنا إلى دعوة المجتمع الدولي إلى ضرورة تقديم الموارد المالية اللازمة بشكل عاجل إلى سيراليون لمساعدة ذلك البلد على تخطي المعاناة الإنسانية التي يمر بها، وكذلك تقديم الحماية الكافية للمدنيين الأبرياء ومنع انزلاق ذلك البلد مرة أخرى في انتكاسة سياسية. لأنه، لو حدث ذلك فسيكون بمثابة القضاء على أية بادرة أمل قد تعيد الأمن والاستقرار إلى سيراليون.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو جميع الأطراف الموقعة على اتفاق لومي أن تستغل هذا الاتفاق وتتشبث به وتعمل على تنفيذه بكل إخلاص، لأنه هو الآلية الوحيدة المتوفرة التي تعيد الأمن والاستقرار إلى سيراليون.

ونود هنا أيضا أن نشيد بالجهود البناءة التي بذلتها حكومة سيراليون برئاسة الرئيس أحمد كاباه لإطلاق العملية السلمية والمصالحة الوطنية في سيراليون. كما نرحب بعودة كل من السيدين سانكو وكوروما إلى سيراليون التي تتسم بالأهمية لتنفيذ اتفاق لومي.

إننا نأمل من بعثة الأمم المتحدة الجديدة في سيراليون أن تساهم بشكل فعال في مساعدة أطراف النزاع على تنفيذ اتفاق لومي وإعادة الأمن والاستقرار إليها. ومن هذا المنطلق، فإننا سنؤيد مشروع القرار الذي أمامنا.

وفي هذا الصدد، تؤكد بلادي على ضرورة أن يضمن الأطراف أمن وسلامة وحرية حركة أفراد البعثة، وأيضا ضمان أمن وسلامة جميع الموظفين الدوليين، وخاصة موظفي الإغاثة.

الرئيس (تكلم بالروسية): والآن أطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/1069 على التصويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩).

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥